جمعية مصارف الإمارات
EMIRATES BANKS ASSOCIATION

التقرير السنوي
لعام 2009

جمعية مصارف الإمارات

التقرير السنوي

لعام 2009

بعــض التطــورات الاقتصــادية العامــة :

- **دولة الامارات العربية المتحدة**
- **الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي**
- **القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة**
- **القطاع المصرفي العربي**

جمعيــة مصــارف الامــارات :

- **عضوية الجمعية**
- **أنشطة الجمعية**

بعض التطورات الاقتصادية العامة

2009

دولـــة الامارت العربيـــة المتحـــدة

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها :

" بالرغم من بعض الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة علينا ، إلاّ أنها أثبتت متانة اقتصادنا وقدرته على احتواء تداعياتها المختلفة بعزم واقتدار ، وانا على يقين بأن ما اتخذناه من اجراءات وخطوات حتى الآن سيساهم في استعادة اقتصادنا لزمام المبادرة ومواصلة مسيرة النماء والاعمار بثقة أكبر وعزم أشد ، مؤكدين أن اقتصادنا الوطني كل متكامل يست ظل بالاتحاد كخيار نهائي ، ينظم مختلف أوجه حياتنا ويتصدى لكل ما قد نواجهه من تحديات "

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

هكذا تحدث صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله إلى المجلس الوطني الاتحادي في أكتوبر 2009 – أي بعد مرور أكثر من عام على ظهور الأزمة المالية العالمية . لقد شدد سموه على الثقة بقدرة الامارات على التكيف مع تداعيات الأزمة المالية والتعامل بها بطريقة ناضجة مؤكداً أن القاعدة المتنوعة من مصادر الدخل قادرة على التعامل مع التراجع في أسعار النفط دون أن يؤثر ذلك كثيراً في خطط التنمية وبرامجها ، وإن الاقتصاد الاماراتي يقوم على أسس قوية وتحميه مؤسسات مالية واقتصادية راسخة ومستقرة ولديه خبرة كبيرة في التعامل مع الأزمات وصدقية عالية على الساحة الدولية .

"إنني واثق من أن الأسوأ قد مرّ ، وأن أقتم غيوم الأزمة الاقتصادية قد انجلت ، وأن دبي أصبحت الآن مع بزوغ مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي في وضع يسمح لها باستثمار قواها الكامنة والمتأصلة في ذاتها لخوض جولات جديدة "

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، حاكم دبي

وهكذا تحدث صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله إلى أحد المؤتمرات الاقتصادية في دبي – نوفمبر 2009 .

" إن من يشكك في قدرة الامارات السبع على التضامن فيما بينها لا يعرف حقيقة الاتحاد الذي يشد بعضه بعضاً في دولة الامارات العربية المتحدة ، وعندما يتعلق الأمر بحاجة الامارات لبعضها فلا تتوقعوا منها دائماً إلاّ التعاون والتماسك "

سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية

(في حديث أدلى به سموه على هامش القمة الخليجية التي عقدت في الكويت في ديسمبر 2009)

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

هذا وكان صندوق النقد الدولي قد أشاد في تقريره عن دولة الامارات العربية المتحدة بسرعة القرارات والاجراءات المتخذة في الدولة لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاد الدولة وقطاعها المصرفي وجاءت في الاتجاه الصحيح وتميزت بالسرعة والكفاءة مما أدى إلى المحافظة على الثقة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع المصرفي والمالي الاماراتي ، كما أشادت بعثة للصندوق بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها دولة الامارات عامي 2008 و 2009 ومكنتها من الحد من آثار الأزمة المالية من خلال السياسات المالية والنقدية والاجراءات المتخذة .

هذا وقد تم تصنيف دولة الامارات العربية المتحدة من قبل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ضمن أفضل عشر دول اتخذت خطوات حثيثة للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية .

الميزانية الاتحادية لعام 2010 :

برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجل س الوزارء حاكم دبي رعاه الله ، أقر مجلس الوزراء مشروع الميزانية العامة للاتحاد لعام 2010 بقيمة 43,63 مليار درهم وبنمو بلغ 3,4% عن العام السابق ، دون أن تتضمن أية ضرائب أو رسوم جديدة ، وقد جاء صدور الميزانية محققة التوازن بين الايرادات والمصروفات وبدون عجز للعام السادس على التوالي ومحققة نسبة نمو خلال أربع سنوات تجاوزت 56% مقارنة بحجم الميزانية للعام 2006 والبالغة 27,88 مليار درهم .

الناتج المحلي الاجمالي :

توقع معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي في دولة الام ارات العربية المتحدة بنسبة 3,2% خلال عام 2010 بعد أن بلغ 1,3% خلال العام الماضي ، مشيراً إلى أن سياسة التنويع التي تتبعها الدولة قد قادت إلى تطوير القطاعات غير النفطية لتصل مساهمتها بنحو 66% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 .

ومن الجدير بالذكر أن الن اتج المحلي الاجمالي المعلن لعام 2008 بلغ 934,262 مليار درهم ، متضمناً مساهمة القطاعات غير النفطية بمبلغ 590,130 مليار درهم ، أي ما نسبته 63,2% في ذلك العام .

التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة:

أظهرت دراسة حديثة لوزارة الاقتصاد أن دولة الام ارات العربية المتحدة تتعامل مع 193 دولة حول العالم من ناحية التصدير والاستيراد وإعادة التصدير ، وأن حجم التبادل التجاري للدولة حقق متوسط نمو سنوي بلغ حوالي 31% خلال الفترة من (2004 – 2008) ، فيما حققت التجارة الخارجية نمواً غير مسبوق خلال العام 2008 حيث بلغت نسبته حوالي 43% علماً بأن معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية قد نما كمعدل متوسط بحوالي 12% منذ العام 1980 .

التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الامارات :

يشير تقرير البيانات الاحصائية الصادر عن الهيئة الاتحادية للجمارك في دولة الامارات العربية المتحدة ، أن القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية غير النفطية للدولة بلغت عام 2009 حوالي 663 مليار درهم مقارنة بحجمها في العام 2008 حيث بلغت 788,7 مليار درهم ، أي بتراجع بلغت نسبته 16% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت أواخر عام 2008 ، وتعد هذه النسبة ضئيلة مقارنة بمثيلاتها في العديد من الدول الأخرى .

وقد أوضح التقرير ما يلي :

-**صادرات الدولة غير النفطية :** ارتفعت من 60 مليار درهم عام 2008 إلى 66 مليار درهم عام 2009 ، أي ما نسبته 9%

واردات الدولة غير النفطية : انخفضت من 565,7 مليار درهم عام 2008 إلى 449,2 مليار درهم عام 2009 ، أي ما نسبته 21%

جـ إعادة التصدير : تراجعت قيمة إعادة التصدير من 163 مليار درهم عام 2008 إلى 147,8 مليار درهم عام 2009 ، أي مانسبته 9%

وقد أدت زيادة صادرات الدولة وتراجع وارداتها إلى تحسن ملحوظ على الميزان التجاري للدولة خلال عام 2009 ، مما يؤكد تنامي القدرة التنافسية للصادرات الاماراتية في الأسواق العالمية على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية .

التجارة الاماراتية العربية غير النفطية :

أشار التقرير سالف الذكر إلى أن حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة مع الدول العربية بلغ نحو 102,1 مليار درهم خلال عام 2009 ، وأن دول مجلس التعاون قد استحوذت على 54% من حجم التجارة الاماراتية العربية .

وقد أوضح التقرير ما يلي :

-**صادرات الدولة غير النفطية للدول العربية** : انخفضت من 22,9 مليار درهم عام 2008 إلى 17,2 مليار درهم عام 2009 (منها 11,5 مليار درهم إلى دول مجلس التعاون الخليجي) أي بنسبة انخفاض 25%

واردات الدولة : ارتفعت من 33,5 مليار درهم عام 2008 إلى 37,1 مليار درهم عام 2009 (منها 21,9 مليار درهم واردات من دول مجلس التعاون الخليجي) أي بنسبة ارتفاع 10%.

جـ إعادة التصدير : ارتفعت من 44,3 مليار درهم عام 2008 إلى 47,6 مليار درهم عام 2009 (منها 21,7 مليار درهم قيمة إعادة التصدير إلى دول مجلس التعاون الخليجي) أي بنسبة ارتفاع 7% .

"الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا)"

تم اختيار دولة الامارات وتحديداً العاصمة أبوظبي لاستضافة المقر الرئيسي للأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) وهي المرة الأولى التي تقوم فيها وكالة دولية باختيار مدينة في منطقة الشرق الأوسط كمقر لها .

وستحتضن المقر (مدينة مصدر) أول مدينة في العالم حيادية الكربون وخالية من النفايات والمعتمدة بالكامل على الطاقة المتجددة .

وقد صرح سمو الشيخ ع بدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية بأن استضافة الامارات لمقر هذه الوكالة هو مؤشر ودليل واضح لرغبة الامارات في الاستثمار في الطاقة المتجددة والطاقة الحديثة وطاقة المستقبل موضحاً بأن الامارات قدمت مبادرة (مصدر) هذه المبادرة التي خصصت 15 مليار دولار لاستثم ار وتطوير الطاقات المتجددة داخل الدولة وخارجها ، ومؤكداً التزام الامارات بتقديم 50 مليون دولار سنوياً لمشاريع التنمية في دول العالم الثالث وخاصة في القارة الافريقية .

مشروع الامارات الاستراتيجي للطاقة النووية :

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2009 في شأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية ، والذي بموجبه تنشأ هيئة عامة تسمى " الهيئة الاتحادية للرقابة النووية " وتعمل على تنظيم القطاع النووي في الدولة للأغراض السلمية فقط ، وتحقيق الأمان والأمن النووي والوقاية من الاشعاعات .

كما أصدر سموه حفظه الله بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي القانون رقم (21) لسنة 2009 في شأن انشاء " مؤسسة الامارات للطاقة النووية " برأسمال قدره (370) مليون درهم ومقرها أبوظبي ، مُدشناً بذلك البرنامج النووي السلمي الهادف لانتاج الكهرباء ودعم التنمية الاقتصادية وتوفير العديد من فرص العمل لمواطني دولة الامارات العربية المتحدة .

هذا وقد وقعت دولة الامارات العربية المتحدة بنهاية عام 2009 على عقد مع جمهورية كوريا الجنوبية بقيمة 75 مليار درهم لتنفيذ الانشاءات والعمليات المشترك ة والصيانة لأربع محطات للطاقة النووية في الدولة .

" مركز أبوظبي للحوكمة "

تم في شهر يناير 2009 تدشين مركز أبوظبي للحوكمة والذي تم تأسيسه كمبادرة من قبل غرفة تجارة وصناعة أبوظبي للمساهمة الفعالة في تطور الاقتصاد المحلي وذلك من خلال تشجيع ودعم القطاعين العام والخاص على تبني أفضل الممارسات الدولية في تطبيق قواعد الحوكمة وذلك في إطار الجهود لتعزيز بنية الأعمال في إمارة أبوظبي من خلال الحرص على إطلاق مركز متخصص لتكريس وترويج أحد المفاهيم الحيوية التي باتت من أعمدة وركائز الاقتصادات الحديثة.

"ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي "

أصدر معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة و معايير الانضباط المؤسسي والذي يتضمن تعديلات جديدة على ضوابط حوكمة الشركات .

ويأتي هذا القرار تعديلاً لضوابط الحوكمة التي أصدرتها الهيئة في ابريل من العام 2007 والتي تبعها قرار بمنح الشركات فترة اختيارية للتطبيق تنتهي في نهاية شهر إبريل 2010 .

وأكد معاليه أهمية أن تكون نظرة الشركات المدرجة للحوكمة وتطبيقها نابعة من منطلق أنها إطار يتم من خلاله توجيه أعمال الشركات ومراقبتها على أعلى مستوى ضماناً لتحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية .

نظام حماية الأجور في القطاع الخاص (WPS) :

أصدر معالي صقر غباش وزير العمل القرار الوزاري رقم (788) لسنة 2009 في شأن حماية الأجور والذي يتعين بموجبه على جميع المنشآت المسجلة لدى الوزارة البدء اعتباراً من 2009/9/1 في تحويل كل أجور العاملين لديها لدفعها عبر المصارف وشركات الصرافة والمؤسسات المالية المزودة للخدمة والمرخص لها من قبل المصرف المركزي ، ومنحت الوزارة مهلاً متدرجة للشركات للتطبيق وفقاً لعدد العمال الذين تكفلهم تتراوح بين 3 إلى 9 أشهر تنتهي في 2010/5/31 .

وقد أوضحت وزارة العمل بأن هذا النظام "الذي طوره المصرف المركزي لدعم عمل الوزارة من خلال انشاء قاعدة بيانات عن عمليات دفع اجور العاملين في القطاع الخاص " يعكس المكانة الرائدة التي تحتلها الدولة كنموذج يحتذى به في مجال توفير حلول مبتكرة تساعد أصحاب العمل على تعزيز الحماية وتوفير الوقت والجهد والمال في عمليات صرف الأجور ، وكذلك القيام بخطوات جادة لتوفير بيئة عمل آمنة تعزز استقرار علاقات العمل في الدولة عبر حماية حقوق جميع الأطراف .

هذا وقد خاطبت منظمة العمل الدولية وزارة العمل بشأن ايفاد خبير دولي للاطلاع على تفاصيل هذه الآلية المبتكرة وآليات عملها ودراسة فرص الاستفادة منها على المستوى العالمي .

ترتيب الامارات في بعض المؤشرات :

تبوأت الامارات المرتبة 23 في تقرير التنافسية العالمية 2009 – 2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال شهر سبتمبر 2009 .

قفزت الامارات 14 درجة في تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2010 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي وصعدت إلى المرتبة 33 مما يؤكد جدية الحكومة وعزمها في تطوير مناخ الأعمال .

جاءت الامارات في المرتبة السابعة عالمياً بين أكثر البلدان تفاؤلاً بالتعافي الاقتصادي على مؤشر نيلسن لثقة المستهلك العالمي للربع الثاني من العام 2009 مسجلة ارتفاعاً إلى 93 نقطة في الربع الثاني مقارنة ب 89 نقطة في الربع الأول من العام ذاته ، كما احتلت الامارات المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط والمركز 23 عالمياً في مساهمتها في مبادرات التعافي من الأزمة المالية العالمية .

جاءت الامارات في الترتيب العاشر على المستوى العالمي لانتاج الألمنيوم الأولي حيث بلغ انتاجها قرابة مليون طن سنوياً وفقاً لاحصائيات 2009 وباستثمارات تصل إلى 4 مليار دولار.

جاءت الامارات في المرتبة ال20 عالمياً ضمن مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس لأفضل دول العالم من حيث التطور المالي 2009 وحافظت على ترتيبها الأول عربياً .

تبوأت الامارات المرتبة 18 عالمياً والأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سلم (تمكين التجارة العالمي 2009) الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي المؤلف من 121 دولة متقدمة ونامية .

صعدت دولة الامارات من المركز 54 عالمياً إلى المركز 46 ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية 2010 والذي تصدره مؤسسة الدراسات هيرتيدج ، كما جاءت في المرتبة الخامسة ضمن المؤشر نفسه على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

صنف تقرير (توقعات الاستثمار العالمية 2009 – 2011) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد الامارات ضمن أف ضل 30 موقع عالمي للاستثمار الاجنبي المباشر وتخطت تركيا كأفضل موقع عالمي للاستثمار الاجنبي المباشر .

أكد تقرير الاستثمار العالمي 2009 الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على احتفاظ دولة الامارات بجاذبيتها للاستثمار الاجنبي المباشر اذ بلغ عدد المشاريع التي نفذتها الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة خلال العام الماضي حوالي 480 مشروع بزيادة تصل 70% مقارنة بعام 2007 في حين بلغ عدد تلك المشاريع خلال الربع الأول من عام 2009 حوالي 136 مشروعاً .

وفي نفس السياق ووفق الدراسة التي أعدتها مؤسسة ايه تي كيرني للابحاث فقد حلت الامارات في المركز ال 11 عالمياً والأول في المنطقة العربية من حيث أكثر 25 وجهة جذباً للاستثمارات الاجنبية المباشرة .

صنف التقرير الصادر عن مرصد المشاريع العالمية دولة الامارات الأولى عالمياً في أنشطة بدء الأعمال التجارية الجديدة بنسبة زيا دة بلغت 38% مقارنة بنسبة 24% في الولايات المتحدة .

احتلت دولة الامارات المرتبة الاولى عربياً والرابعة والعشرين عالميا في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التجارية لعام 2010 والصادر عن البنك الدولي .

احتلت دولة الامارات المركز الثاني بمنطقة الشرق الأوسط والمركز ال 40 عالمياً ضمن مؤشر "أفضل علامات الدول" للعام 2009 الذي صدر عن مؤسسة "جي أف سي روبر" الأمريكية للأبحاث بعد أن حصلت الامارات على 49 درجة بالمؤشر العام والذي شمل ستة معايير فرعية هي : الحوكمة و الاستثمار والتصدير والسكان والثقافة والسياحة .

قامت وكالة موديز للتصنيف الائتماني بتثبت التصنيف السيادي المرتفع من الدرجة الاستثمارية لدولة الامارات وحكومة أبوظبي عند درجة Aa2 التي تعتبر الأعلى عالمياً مع منظور مستقر ، وأكدت الوكالة أن اقتصاد إمارة أبوظبي لا يزال يتمتع بأفضل وضع يؤهله لتجاوز تبعات تراجع الاقتصاد العالمي والاقدر على التعامل مع الازمة العالمية ، كما توقعت الوكالة الدولية عدم تأثر التصنيف المرتفع الممنوح لاصدارات الحكومة الاتحادية بالعملات المحلية والاجنبية عند مستوى Aa2 بتأرجح أسعار النفط .

الدول العربية
ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

أكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 أن غالبية الدول العربية واصلت تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال عام 2008 رغم بداية انتشار الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

وذكر التقرير أن الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية كمجموعة قد بلغ حوالي 1,899 تريليون دولار في عام 2008 مسجلاً معدل نمو بحوالي 26,2% بالاسعار الجارية في عام 2008 مقارنة بنحو 15,1% في عام 2007 .

الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

(بأسعار السوق الجارية)

(مليون دولار)

	2005	2006	2007	2008
مجموع الدول العربية	1,099,541	1,307,356	1,504,657	1,898,619

كما ذكر التقرير أن بعض الدول العربية استفادت إيجابياً من ارتفاع عائدات النفط نتيجة وصول أسعاره إلى مستويات غير مسبوقة وانعكس النمو إيجابياً على مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حيث بلغ 5858 دولار عام 2008 مقارنة بحوالي 4661 دولار عام 2007 وبلغ انتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 23,7 مليون برميل يومياً في عام 2008 أي بزيادة مقدارها 1,4 مليون برميل يومياً وبنسبة 6,2% عن العام 2007 لتساهم بحوالي 27,5% من الناتج الاجمالي العالمي للنفط .

هذا وقد تأثرت أسعار النفط الخام بصورة مبا شرة مع بداية هبوب رياح الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009 وقد أوجدت الأزمة صدمة قوية في أسواق النفط وأدت إلى هبوط الأسعار من أعلى معدلاتها القياسية في شهر يوليو 2008 والتي بلغ فيها سعر البرميل 147 دولار لينخفض بسرعة كبيرة إلى 35 دولار فقط في شهر يناير من عام 2009 .

وعلى الرغم من تعافي أسعار النفط اعتباراً من الربع الثاني للعام 2009 وذلك بعد ظهور بوادر على بداية تعافي الاقتصاد العالمي وخاصة في البلدان الآسيوية الناشئة إلا أن المعدل الوسطي لسعر البرميل في عام 2009 والبالغ 59 دولار ظل م نخفضاً بنسبة 28% من متوسط سعره في عام 2008 والذي بلغ 83 دولار للبرميل ، ومع نهاية عام 2009 تأرجح سعر برميل النفط ما بين 67 – 80 دولار وهو ما اعتبر ملائماً للبلدان المنتجة والمستهلكة على حد سواء .

واصل النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية أداءه القوي خلال العام 2009 رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية ، متأثراً بارتفاع أسعار البترول والسلع الأساسية وتحسن أداء السياسات الاقتصادية في المنطقة وتوقع الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن تتجنب الدول العربية مرحلة ركود اقتصادي بفضل حزمة من اجراءات اتخذتها للتخفيف من حد ة انعكاسات الأزمة المالية على اقتصاداتها .

ويتوقع الخبراء أن تحقق الدول العربية نمواً ما بين 2,5 – 3,1% خلال العام 2009 في وقت تعاني بقية دول العالم من انكماش في حدود 1,5% كما يتوقع الخبراء تراجع معدلات التضخم خلال العام 2009 – 2010 إلى ما بين 3 – 5% بعد أن سجل نحو 10,1% عام 2008 ونحو 7,65% عام 2007 بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية والايجارات والنشاط الاقتصادي .

وعلى صعيد الاصلاح الاقتصادي ، أكد البنك الدولي في تقرير أطلقه مؤخراً أن الفترة بين عامي 2008 – 2009 قد شهدت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بممارسة الأعمال حول العالم مشيراً إلى أن مصر والأردن والامارات احتلت موقعاً متقدماً على صعيد خطوات الاصلاح الاقتصادي.

الناتج الصناعي العربي :

يقدر إجمالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة العربي في عام 2008 بحوالي 993,3 مليار دولار مقارنة مع 735,3 مليار دولار في عام 2007 بنسبة ارتفاع بلغ 35,1% ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في عائدات الصناعة الاستخراجية النفطية خلال النصف الأول من العام ، وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية في عام 2008 لتبلغ 52,3% مقارنة مع مساهمة بنسبة 48,9% في عام 2007 .

وفي دول مجلس التعاون الخليجي استندت التنمية الصناعية على ما حققته من تقدم ملحوظ في إقامة البنى التحتية التي اعتمد عليها البناء الاقتصادي والصناعي في هذه البلدان ، وشملت هذه البنى التحتية أهم المقومات التي يتطلبها النمو الصناعي كمصادر الطاقة والمياه وشبكة الاتصالات والمواصلات بكافة أنواعها ومراكز الاستيراد والتصدير ويقدر الانفاق على مشاريع البنى التحتية بدول مجلس التعاون الخليجي حوالي 170 مليار دولار للفترة بين عامي 2000 و 2010 .

الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية

قامت الحكومات العربية خلال العشر سنوات الماضية بالعمل الجاد والمستمر من خلال برامج إصلاحية مهمة في اقتصادياتها والاتجاه إلى الاقتصاد الحر بدلاً من الاقتصادات الموجهة التي كانت تتحكم في معظمها وأدركت من خلالها أهمية جذب الاستثمارات على الحياة الاقتصادية وعلى الشأن الاجتماعي وأثره على مكافحة الفقر وإيجاد فرص عمل وزيادة نسب النمو .

وقد أتت النتائج خلال الأعوام المنصرمة لتؤكد صوابية هذه السياسات فازدادت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية ، من 9,325 مليار دولار في عام 2001 وتشكل نسبة 1,13% من حجم الاستثمارات المتبادلة عالمياً إلى 84,224 مليار دولار في عام 2008 وتشكل نسبة 4,96% من حجم الاستثمارات المتبادلة عالمياً ، وانخفض معدل البطالة من 13,1% في العام 2003 إلى 9,2% في العام 2008 .

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد أدى تفعيل التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادات مضطرده في التجارة البينية لدول المجلس والتي سجلت معدل نمو سنوي بلغ حوالي 27% خلال الأعوام من 2003 إلى 2008 إلا أن عام 2009 قد شهد ارتفاعاً استثنائياً بنسبة نمو التجارة الخليجية البينية بأكثر من 40% بما يعادل نمو 91 مليار دولار مقابل 65 مليار دولار في العام 2008 جاء نتيجة التسهيلات التي تتيحها السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون ، في حين أن متوسط قيمة التجارة البينية العربية بلغت 82,5 مليار دولار في العام 2008 .

وتقضي اتفاقية الاتحاد الجمركي بتوح يد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي وتوحيد الأنظمة والاجراءات الجمركية وتحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة واحدة إضافة إلى انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود ومعاملة السلع المنتجة في دول المجلس الأخرى معاملة المنتجات الوطنية .

وأظهرت بيانات تقرير الأما نة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي أن عدد المواطنين الذين تم انتقالهم فيما بين الدول الأعضاء تضاعف إلى 15 مليون مواطن بنهاية 2008 مقابل 4,5 مليون مواطن في العام 1995 بزيادة بلغت 330% خلال 14 عاماً .

القطاع المصرفي
في دولة الامارات العربية المتحدة

تمكن القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة من تجاوز و /أو الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية عبر اتخاذ العديد من الاجراءات التي كان أبرزها الدعم المباشر من الدولة ممثلاً بوزارة المالية والمصرف المركزي ، بتوفير تسهيلات دعم السيولة وضمان الودائع ، والتعامل بمرونة عالية مع التطورات في الأسواق المالية الدولية والاقليمية والمحلية .

إلى جانب ذلك فقد حرصت البنوك على زيادة المخصصات لديها ، وترشيد الانفاق وتعزيز مراكزها المالية ، بما يمكنها من استمرار قيامها بدورها كداعم رئيسي لمسيرة التنمية الاقتصادية .

وتشير إحصائيات المصرف المركزي إلى أن المخصصات المكونة لدى القطاع المصرفي ارتفع مجموعها من 25 مليار درهم بنهاية عام 2008 إلى ما مجموعه 43,3 مليار درهم بنهاية عام 2009 ، كما تقلصت الفجوة بين القروض والودائع بشكل ملحوظ لتصل نسبة القروض إلى الودائع إلى 103,6% بنهاية عام 2009 بعد أن كانت 107,7% بنهاية عام 2008 .

هذا وقد أكد معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي أن الجهاز المصرفي الاماراتي لا يعاني من مشكلة نقص أو أزمة في السيولة وأنه لا داعي في المرحلة الراهنة لضخ مزيد من السيولة مشيراً إلى أن المصرف المركزي يدرس بشكل مستمر مستويات السيولة بالجهاز المصرفي ، وعند وجود نقص في السيولة سيتحرك المصرف المركزي لتوفير السيولة اللازمة ، مجدداً مساندته الكاملة لكل البنوك العاملة في الدولة .

كما أشار معالي عبيد بن حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية بأن القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة مستقر وممتاز ويسير بخطى ثابتة على طريق النمو ومؤكداً بأن وضع السيولة في البنوك جيد ، وأن اللجنة الوزارية المختصة التي تضم كل من معالي وزير

المالية ومعالي وزير الاقتصاد ومعالي محافظ المصرف المركزي تقوم بمتابعة مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي بشكل مستمر لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى ضخ مبلغ 20 مليار درهم المتبقي من المبالغ التي خصصتها الحكومة الاتحادية لدعم السيولة في القطاع المصرفي والبالغ إجماليها 70 مليار درهم تم ضخ 50 مليار درهم منها على مرحلتين .

وقد أشاد معالي أحمد حميد الطاير نائب رئيس جمع ية مصارف الامارات بالاجراءات والجهود التي يقوم بها المصرف المركزي ، في تطوير أداء القطاع المصرفي مشيراً إلى اتباع المصرف المركزي نهجاً جيداً في الأمور التي تتعلق بالعمل المصرفي حيث يقوم بالتشاور مع البنوك قبل إصدار تعليماته لأي نظام ينوي إصداره لاستقصاء رؤى البنوك والتعرف على وجهات نظرها من واقع خبرتها في السوق وإدراكها لنوعية المخاطر .

هذا وقد أظهرت مؤشرات القطاع المصرفي في الدولة نمواً في الأداء خلال عام 2009 مقارنة بأداء عام 2008 حسب احصائيات المصرف المركزي وذلك على النحو التالي :

(مليار درهم)

	2009	2008	النمو
إجمالي الموجودات	1519,1	1456,2	%4,3
شهادات الايداع للبنوك	71,9	47,1	%52,7
إجمالي الودائع	982,6	922,5	%6,5
إجمالي القروض والتسهيلات	1017,7	993,7	%2,4
إجمالي القروض الشخصية	209,8	206,-	%1,5
معدل كفاية رأس المال للبنوك	%19,2	%13,3	--

- بلغت نسبة التوطين في القطاع المصرفي في الدولة 34,4% لنهاية العام 2009 بارتفاع قدره 3,3% عن نهاية العام 2008 . وتشير الاحصائيات الصادرة عن لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي أن عدد العاملين في القطاع المصرفي في شهر ديسمبر 2009 مقارنة مع عددهم في شهر ديسمبر 2008 بلغ كما يلي :

التاريخ	العدد الاجمالي للموظفين	عدد المواطنين	نسبة التوطين
2008/12/31	37964	11808	%31,1
2009/12/31	37340	12851	%34,4
الفارق	624-	1043	% 3,3
نسبة التغير	%1,6-	% 8,8	% 3,3

أي أن هناك زيادة في عدد الموظفين المواطنين في العام 2009 قدرها 1043 موظفاً وموظفة ما نسبته 8,8% عن عددهم في العام 2008 .

وفيما يلي جدول مقارنة بين المصارف الوطنية والأجنبية بين عامي 2008 – 2009 :

		إجمالي الموظفين	عدد المواطنين	نسبة التوطين
المصارف الوطنية	ديسمبر 2008	27119	8300	%30,6
	ديسمبر 2009	26759	9068	%33,9
المصارف الأجنبية	ديسمبر 2008	10845	3508	%32,35
	ديسمبر 2009	10581	3783	%35,75

كما ارتفعت نسبة التوطين بمنصب مدراء الفروع نهاية ديسمبر 2009 بواقع 2,8% ووصلت إلى 71,3% مقارنة بنسبتها في نهاية ديسمبر 2008 والتي بلغت 68,5% ، حيث ارتفع عدد مدراء الفروع المواطنين من 468 مديراً مواطناً في شهر ديسمبر 2008 ووصل إلى 534 في ديسمبر 2009.

وقد حقق 13 مصرفاً نسبة توطين 100% في منصب مدراء فروعها .

ذكرت احصائيات المصرف المركزي لنهاية شهر ديسمبر 2009 بأن عدد المصارف التجارية العاملة في الدولة قد بلغ 52 مصرف (24 مصرف وطني – منها 8 مصارف إسلامية) و (28 مصرف أجنبي – منها 6 من دول مجلس التعاون الخليجي) كما بلغ إجمالي عدد هذه

المصارف وفروعها 948 (795 وطني + 153 أجنبي) بما فيها مكاتب الصرف ووحدات الخدمة المصرفية الالكترونية .

كما أظهرت إحصائيات المصرف المركزي الأرقام التالية لنهاية شهر ديسمبر 2009 :

البيان	مقار رئيسية	فروع
عدد البنوك الاستثمارية	2	–
عدد بنوك الأعمال	2	–
عدد شركات التمويل	24	23
عدد مكاتب التمثيل	98	–
عدد شركات الاستثمار المالية	20	–
عدد (مؤسسات / شركات الاستشارات المصرفية والمالية والاستثمارية)	13	1

عدد مؤسسات / شركات الصرافة :		
أ –بيع وشراء بالعملات وشيكات المسافرين	12	6
ب كافة أعمال الصرافة بما فيها التحويلات	99	499
المجموع	111	505

وقد بلغ عدد الصرافات الآلية المنتشرة ضمن شبكة الامارات داخل الدولة ما مجموعه 3599 جهازاً بنهاية عام 2009 مقارنة ب 2420 صراف آلي في نهاية شهر ديسمبر 2008 .

هذا وقد وردت أسماء 17 مصرفاً إماراتياً (ضمن 89 مصرف عربي) على قائمة أكبر ألف بنك في العالم ، كما وردت أسماء 6 مصارف إماراتية ضمن قائمة أكبر 25 بنك في الشرق الأوسط وذلك طبقاً لما نشرته مجلة (ذي بانكر) .

كما احتلت 4 بنوك وطنية مركزاً قيادياً ضمن قائمة أكبر 20 ضامناً لاصدارات السندات من حيث القيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2009 بقيمة بلغت 10,6 مليار درهم (2,877 مليار دولار) توزعت على 10 إصدارات بحسب دراسة صادرة عن مؤسسة (بلومبيرج) ، والضامن هو تاجر الأوراق المالية الذي يساعد الجهات الحكومية وال شركات على

طرح إصدارات السندات في السوق إلى جانب دوره الرئيسي والمتمثل بشراء السندات من المصدر وبيعها للمستثمرين بناء على توقعاته بتحقيق ربح من خلال تلك الصفقة رغم المخاطرة المنطوية على ذلك .

- أبرم المصرف المركزي 20 اتفاقية لتبادل المعلومات والتنسيق والتعا ون في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال ، وذلك في إطار التزام الامارات في توفير وتبادل المعلومات المالية مع شركائها لتنسيق الجهود لمواجهة غسل الأموال والجرائم ذات العلاقة .

- وقع المصرف المركزي اتفاقية استشارية مع شركة أوليفروايمن لتقديم الاستشارة للمصرف المركزي لغرض إعادة هيكلة نشاطاته وذلك ضمن برنامج المصرف المركزي لإعادة هيكلة أنشطته الرئيسية وأدواته وتعديل القوانين المنظمة للعمل المالي والمصرفي في الدولة بما يتناسب مع المعايير الدولية والتطورات والمتغيرات العالمية الأخيرة وأفضل الممارسات .

"إضافة الأرباح الفصلية إلى حساب رأس المال والاحتياطات"

بالاشارة إلى تعميم المصرف المركزي رقم (99/20) الذي بموجبه تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للحسابات السنوية للبنوك وشركات التمويل وشركات الاستثمار المالية العاملة في دولة الامارات اعتباراً من السنة المال ية 1999 فقد أعلن المصرف المركزي أن بإمكان البنوك والمنشآت المالية المذكورة إضافة الأرباح الفصلية المحققة إلى حساب رأس المال والاحتياطيات ، بشرط أن تكون الحسابات الفصلية المعنية مدققة بشكل صحيح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعدة حسب الاجراءات المعتمدة لدى المصرف المركزي .

"تطبيق بازل 2"

أعلن المصرف المركزي عن انتهاء عملية التطبيق التجريبي لنظام بازل 2 ، نظام المعايير الجديدة لكفاية رأس المال وهو الآن جاهز لبدء التطبيق الفعلي للنظام .

وسيستمر المصرف المركزي في تطبيق الصلاحيات الوطنية والصلاحيات الرقابية مع أخذ متطلبات البيئة المصرفية المحلية بعين الاعتبار وسوف يطلب من كافة البنوك العاملة في دولة الامارات الاحتفاظ بمعدل كفاية رأسمال بحد أدنى 11% في كل الأوقات يُرفع إلى 12% قبل أو بتاريخ 2010/6/30 .

"تطبيق العمل بصيغة التسوية نفس اليوم في نظام مقاصة صور الشيكات"

أصدر المصرف المركزي تعميماً إلى كافة البنوك العاملة في الدولة بخصوص الانتقال إلى التسوية نفس اليوم في نظام مقاصة صور الشيكات جاء فيه أنه في أعقاب التشغيل الناجح ل "نظام مقاصة صور الشيكات" لفترة زادت عن السنة ، يسرنا أن نعلن بأن النظام المذكور سوف ينتقل إلى العمل بصيغة التسوية نفس اليوم اعتباراً من السبت 14 نوفمبر 2009 .

القطاع المصرفي العربي

شهد القطاع المصرفي العربي نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية مترافقاً مع معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي للدول العربية حيث شكلت مجموع موجودات هذا القطاع والبالغة نحو 2,2 تريليون دولار في العام 2008 ما نسبته 150% من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ، مقارنة بما نسبته 114% في العام 2006 .

هذا وقد بلغ إجمالي موجودات مصارف دول مجلس التعاون الخليجي نحو 1,3 تريليون دولار ما نسبته نحو 60% من إجمالي موجودات المصارف العربية عام 2008 وجاءت دولة الامارات بالمرتبة الأولى بإجمالي موجودات بلغ نحو 403,4 مليار دولار عام 2008 ومن ثم المملكة العربية السعودية 347,2 مليار دولار والثالثة دولة البحرين 252,3 مليار دولار .

القطاع المصرفي العربي

(مليار دولار)

	2008	2007	نسبة النمو
إجمالي الموجودات	2,171,766	1,690,275	%29
إجمالي القروض والتسهيلات	1,010,355	830,426	%22
إجمالي الودائع	1,147,281	977,463	%15
حسابات رأس المال	202,188	160,688	%26

* المصدر : اتحاد المصارف العربية * Source : Union of Arab Banks

القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي

(مليار دولار)

	2008	2007	نسبة النمو
إجمالي الموجودات	1,293,025	1,106,238	%17
إجمالي القروض والتسهيلات	697,854	546,813	%28
إجمالي الودائع	676,475	589,514	%15
حسابات رأس المال	142,977	119,034	%20

* المصدر : اتحاد المصارف العربية * Source : Union of Arab Banks

لا تزال المصارف التجارية التقليدية والتي بلغ عددها نحو 268 من مجموع 470 مؤسسة مصرفية (وفق بيانات 2007) تهيمن على القطاع المصرفي في الدول العربية كمجموعة حيث استحوذت على نحو 80% من إجمالي موجودات هذا القطاع عام 2007 في حين جاءت المصارف الاسلامية في المرتبة الثانية من حيث أهمية موجوداتها والتي شكلت ما نسبته 12% من إجمالي الموجودات المصرفية ويبلغ عددها أكثر من 45 مصرفاً إسلامياً ، أما المصارف المتخصصة والاستثمارية فقد شكل حجم موجوداتها ما نسبته 9% من إجمالي موجودات المصارف العربية وبلغ عددها نحو 100 مصرف ، في حين أن هناك 57 مصرف أجنبي يعمل في هذا القطاع .

" قطاع الصيرفة الاسلامية "

أصبح للمؤسسات المالية الاسلامية وجود في عدد أكبر من الدول حتى بات عددها يناهز 450 مؤسسة ومصرف إسلامي حول العالم منتشرة في 90 دولة في القارات الخمس .

وقد توسعت قاعدة موجوداتها لتصل 850 مليار دولار في نهاية العام 2008 ويتوقع أن تشهد أصول الصيرفة الاسلامية معدلات نمو تتراوح بين 15 – 20% سنوياً ليفوق حجمها حاجز 1,5 تريليون دولار في العام 2012 .

وتشير البيانات المتوفرة بأن إجمالي أصول المصارف الاسلامية في ا لدول العربية قد بلغ نحو 269,1 مليار دولار في نهاية عام 2008 ومحققة معدل نمو بلغ 27% عن عام 2007 وتشكل حصة دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته 91,2% من إجمالي الأصول لمجموع المصارف الاسلامية في الدول العربية للعام 2008 وتشكل حصة المملكة العربية السعودية نحو 46,8% من إجمالي حصة دول مجلس التعاون الخليجي ثم الامارات بنحو 18% تليها الكويت بنحو 17% من هذه الأصول .

المؤشرات المالية لأول مائة مصرف عربي بحسب الموجودات

(مليار دولار)

	2008	2007	نسبة النمو
إجمالي الموجودات	1,506,–	1,281,9	%17,5
إجمالي القروض والتسهيلات	822,–	635,7	%29
إجمالي الودائع	985,–	813,5	%21
إجمالي حقوق المساهمين	160,9	135,5	%19
الأرباح الصافية	25,4	25,6	––

*** المصدر : اتحاد المصارف العربية** *** Source : Union of Arab Banks**

وقد تصدر بنك الامارات دبي الوطني هذه المصارف بمجموع موجودات بلغ 76,95 مليار دولار في العام 2008 .

هذا وقد تضمنت القائمة الأخيرة لأكبر ألف بنك في العالم 89 مصرفاً عربياً – بزيادة قدرها 9 مصارف عن العام السابق – ومن ضمنها 17 مصرفاً إماراتياً .

وقد أثبت القطاع المصرفي العربي قدراً عالياً من المناعة في ظل الظروف الصعبة الناتجة عن الأزمة المالية العالمية ، بفضل حكمة ومتابعة السلطات النقدية والرقابية من جهة وبفضل التزام الادارات المصرفية العربية بأصول العمل المصرفي السليم والرصين ، وقد بذلت الدول

العربية الكثير من الجهود لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي وذلك ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي الشامل وفي إطار توجهها نحو الانفتاح وقد تضمنت هذه الاصلاحات :

- تحرير أسعار الفائدة
- تعزيز استقلالية البنوك المركزية في اختيار الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية
- تحسين الرقابة المصرفية وتقوية الاطار التنظيمي والقانوني من خلال تبني قوانين مصرفية جديدة والارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية .

جمعية مصارف الامارات

العضوية - الأنشـطة

2009

العضوية عام 2009

بلغ عدد المصارف الأعضاء في جمعية مصارف الامارات في نهاية عام 2009 ما مجموعه 47 مصرفا ، وذلك على النحو التالي :

1- بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع
2- بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
3- بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع .
4- بنك دبي الوطني ش0م0ع0
5- بنك دبي التجاري ش.م.ع.
6- بنك دبي الاسلامي ش0م0ع.
7- بنك الامارات الدولي ش.م.ع.
8- مصرف الامارات الاسلامي ش.م.ع.
9- بنك المشرق ش.م.ع.
10- مصرف الشارقة الاسلامي ش.م.ع.
11- بنك الشارقة ش.م.ع.
12- البنك العربي المتحد ش.م.ع.
13- بنك الاستثمار ش.م.ع.
14- بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
15- البنك التجاري الدولي ش.م.ع.
16- بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.
17- بنك ام القيوين الوطني ش0م0ع0
18- بنك الخليج الأول

19- مصرف أبوظبي الاسلامي ش.م.ع.

20- مصرف دبي

21- مصرف الهلال

22- بنك نور الاسلامي

23- المصرف العقاري

24- المصرف

يتبع....

25- البنك العربي ش.م.ع.

26- بنك مصر

27- كاليون-بنك تمويل الشركات والاستثمار

28- بي.إن.بي . باريبا

29- بنك أتش.أس.بي.سي.الشرق الأوسط

30- البنك العربي الأفريقي الدولي

31- الخليجي-(فرنسا)اس.ايه.

32- البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك.

33- حبيب بنك المحدود

34- حبيب بنك أي جي زيوريخ

35- ستاندرد تشارترد بنك

36- سيتي بنك إن.أيه

37- بنك صادرات ايران

38- بنك ملي ايران

39- بلوم بنك فرنسا

40- بنك هولندا العام أمرو.إن.في.

41- بنك الدوحة

42- بنك عوده – سرادار (مكتب تمثيل)

43- بنك البحرين الوطني

44- باركليز بنك

45- بنك بارودا

46- البنك الوطني العماني

47- يونايتد بنك ليميتد

وترحب الجمعية بالبنوك التي انضمت الى عضويتها خلال عام 2009 وهي : بنك البحرين الوطني ، باركليز بنك ، بنك بارودا ، البنك الوطني العماني ويونايتد بنك ليمتد ، وكذلك لويدز بنك في مطلع عام 2010.

كما ترحب بمصرف عجمان الذي انضم الى عضوية الجمعية في مطلع عام 2010 لتكتمل بذلك عضوية كافة المصارف الوطنية في الجمعية ؛ ونأمل كذلك في اكتمال عضوية باقي البنوك الأجنبية العاملة في الدولة .

- تمت عملية اندماج بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني تحت اسم " **بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع.** " اعتباراً من 2010/1/28 بموجب اشعار المصرف المركزي رقم 2010/1009 تاريخ 2010/2/24 .

أنشطة الجمعية
خلال عام 2009

- **<u>الجمعية العمومية</u>**

عقدت الجمعية العمومية لجمعية مصارف الامارات اجتماعها السنوي العادي يوم الأربعاء الموافق 2009/4/21، وتم توزيع محضر الاجتماع على كافة المصارف الأعضاء طي كتابنا رقم 2.6 /2009 تاريخ 2009/4/30 .

- **<u>مجلس إدارة الجمعية :</u>**

عقد مجلس ادارة الجمعية عدة اجتماعات خلال العام ، وكذلك حضور الجمعية العمومية ، بالاضافة الى اجتماعات اخرى مع جهات رسمية معنية .

- **<u>مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي:</u>**

استمرت اتصالات التشاور والتنسيق بين الجمعية والمصرف المركزي لمتابعة مجريات الامور خاصة لجهة تداعيات الأزمة المالية العالم ية ومراقبة أية تطورات لمواجهتها وايجاد الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب.

وقد استقبل معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي وفداً من الجمعية برئاسة معالي أحمد حميد الطاير نائب الرئيس حيث جرى مناقشة الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة ، والتأثيرات الايجابية للاجراءات التي اتخذتها الدولة

ممثلة بوزارة المالية والمصرف المركزي عقب اندلاع الأزمة . كما أن مؤشرات القطاع المصرفي والتي يعلنها المصرف المركزي شهريا مرضية وجيدة .

وقد تناول البحث مشروعات القوانين الاتحادية الجديدة ، والنظ ام المقترح بشأن تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها ، وشكر المصرف المركزي لمبادرته في مناقشة مسودة هذا النظام مع البنوك والجمعية واستدراج آرائهم بخصوصه قبل وضعه موضع التنفيذ .

كما تناول النقاش كذلك ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي في القطاع المصرفي ، ونظام حماية الاجور الذي تم استحداثه مؤخراً ، والاصدار المتوقع للأنظمة الجديدة لكل من القروض الاستهلاكية الشخصية ، والحسابات غير المتحركة ، واقتراح تأجيل موعد البدء باستخدام نماذج الشيكات الجديدة حسب متطلبات نظام المقاصة باستخدام صورها ، وامور اخرى .

ومن جهة اخرى فقد عقدت عدة اجتماعات بين ادارة الجمعية والمسؤولين المعنيين في المصرف المركزي ، خاصة لجهة التحضير لاجتماع مجلس ادارة الجمعية مع معالي المحافظ ، أو لاحقاً لمتابعة ما يتم بحثه ومناقشته في الاجتماع .

- **<u>اجتماع تشاوري بوزارة الاقتصاد :</u>**

عقد معالي أحمد حميد الطاير نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية اجتماعاً مع معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزيرالاقتصاد ، حيث جرى استعراض الأوضاع الاقتصادية في الدولة وأداء القطاع المصرفي والاجراءات التي تتخذها الحكومة لتنشيط الحركة التجارية والاقتصادية وإسهامات المصارف في هذا الشأن .

كما تم التشاور حول الحاجة إلى إعادة النظر في بعض التشريعات التجارية ذات الصلة ، لتعديلها وتحديثها لتتناسب مع التطورات والمستجدات وما أسفر عنه التطبيق العملي خاصة تلك التي لها أثر مباشر على تيسير العمليات المصرفية، حيث تقوم جمعية مصارف الامارات

وبالتنسيق مع المصرف المركزي بدراسة للقوانين والتشريعات المعنية من خلال اللجان المتخصصة في الجمعية والمشكلة من المصارف الأعضاء العاملة في الدولة لتقديم المقترحات اللازمة لتعديلها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

وقد تم خلال الاجتماع استعرا ض المقترحات التي سبق أن قدمتها الجمعية للوزارة بتعديل بعض المواد في قانون المعاملات التجارية المتعلقة بأحكام الشيك والحساب المشترك والتي تمت مناقشتها والاتفاق عليها في لقاء مشترك للجنة الاستشارات القانونية في الجمعية مع المسؤولين المعنيين في الوزارة قبل رفعها إلى معالي الوزير ، وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على الحاجة إلى ضرورة إيجاد قانون للتأجير التمويلي خاصة بعد ازدياد انتشار التعامل بهذا المجال في الدولة .

- **النظام الجديد المقترح بشأن تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها :**

عقدت اللجنة الفنية لجمعية مصارف الامارات اجتماعاً خاصاً دعت اليه لمناقشة مسودة النظام الجديد المقترح بشأن تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها والتي عممها المصرف المركزي بإشعاره رقم 2009/498/13 تاريخ 2009/10/22 طالباً من البنوك ابداء الرأي بخصوصها . وقد اطلع مجلس ادارة الجمعية على توصيات الل جنة وملاحظاتها حيث تم اجراء اللازم بشأنها ورفعها الى المصرف المركزي.

وعلى الرغم من أن المصرف المركزي لم يصدر تعليماته النهائية حول هذا النظام – حتى كتابة هذا التقرير – إلا أنه أشار في تعميم آخر الى تخفيض نسبة المخصصات العامة مقابل القروض والسلف غير المصنفة الى 1,25% بدلاً من 2% من تلك القروض .

- **آلية جديدة لسعر الفائدة بين البنوك " إيبور – EBOR " :**

أعلن المصرف المركزي عن بدء العمل بتطبيق الآلية الجديدة لتحديد سعر فائدة التد اول بين البنوك في دولة الامارات العربية المتحدة " ايبور " اعتباراً من مطلع شهر اكتوبر 2009 .

وقد أوضح المصرف المركزي أن الهدف من وراء هذه المبادرة ذو شقين :

أ –اعتماد مستوى مرجعي لسعر الفائدة على الدرهم

ب تسهيل العملية التي يتم التحقق عن طريقها من أن الأسعار التي يتم تحديدها تعكس بصورة عادلة ، الظروف السائدة في السوق .

وكانت الجمعية قد شاركت في الاجتماعات التمهيدية التي عقدها المصرف المركزي لهذا الغرض في مطلع العام مع مسؤولي الخزينة في بعض المصارف العاملة في الدولة .

- **قانون المعاملات التجارية :**

عقدت لجنة الاستشارات القانونية للجمعية اجتماعاً مع المسؤولين المعنيين في وزارة الاقتصاد بتاريخ 2009/2/26 جرى خلاله مناقشة المقترحات التي سبق أن قدمتها الجمعية للوزارة بتعديل بعض المواد في قانون المعاملات التجارية المتعلقة بأحكام الشيك والحساب المشترك .

وفي وقت لاحق تم عقد اجتماع آخر بمقر المصرف المركزي بحضور أعضاء اللجنة والمستشار القانوني للوزارة ، لوضع تقرير بشأن هذه التعديلات قبل رفعها لمعالي وزير الاقتصاد في حينه .

- **مناقشة مشروعات بعض القوانين الاتحادية :**

شاركت الجمعية في اجتماعات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية في المجلس الوطني الاتحادي و / أو اللجنة الفنية للتشريعات بوزارة العدل لمناقشة مشروعات القوانين الاتحادية التالية :

أ **مشروع القانون الاتحادي بشأن المعلومات الائتمانية :**

أقر المجلس الوطني الاتحادي مشروع هذا القانون في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/3/10 .

ب–**مشروع القانون الاتحادي بشأن كفالة الودائع ما بين البنوك :**

أقر المجلس الوطني الاتحادي مشروع هذا القانون في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/5/19 . وكانت الجمعية قد استدرجت آراء البنوك العاملة في الدولة بخصوص مشروع القانون ، وتم ارسالها الى كل من وزارة المالية والمصرف المركزي بعد تلخيصها و/أو توحيدها .

ج – **مشروع القانون الاتحادي بشأن كفالة الأدوات المالية :**

أقر المجلس الوطني الاتحادي مشروع هذا القانون في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/6/30.

د- **اعداد دراسة لوضع قانون الافلاس في الدولة :**

بناء على دعوة كريمة من وزارة المالية ، تم عقد اجتماع تشاوري بمقر الجمعية ف ي أبوظبي بتاريخ 2009/11/24 شارك فيه مندوبون من وزارة المالية واستشاري المشروع ، وأعضاء من لجنة الاستشارات القانونية ولجنة ادارة المخاطر في الجمعية لدراسة اعداد قانون اتحادي بشأن عملية الافلاس في الدولة .

هذا ولم تستجد أية تطورات بشأن اعداد الدراسة المطلوبة حتى اعداد هذا التقرير .

-**النظام الخاص بالافصاح والشفافية / هيئة الأوراق المالية والسلع :**

كان قد صدر بتاريخ 2008/12/31 قرار بتعديل المادة (36) من النظام الخاص بالافصاح والشفافية يقضي بموافاة الهيئة بنسخ من محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الاجتماع.

وقد تقدمت الجمعية باقتراح لمعالي وزير الاقتصاد –رئيس مجلس ادارة هيئة الأوراق المالية والسلع لاستثناء المصارف الوطنية من هذا التعديل أخذاً بالاعتبار سرية العمل المصرفي وما تتضمنه هذه المحاضر من معلومات تخص أطرافاً اخرى هم عملاء البنوك إذ لا يجوز إفشاء تلك المعلومات أو تسليمها لأي جهة حفاظاً على سلامة تعامل المصارف مع عملائها .

وقد تفضل معاليه بإصدار القرار رقم 26/ ر لسنة 2009 تاريخ 2009/6/18 ، يقضي بإلغاء التعديل المشار اليه .

-**ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي:**

بالاشارة الى القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي والذي نص على أن تسري أحكامه على جميع الشركات والمؤسسات التي ادرجت أوراقاً مالية لها في أحد أسواق الأوراق المالية في الدولة وعلى أعضاء مجالس اداراتها .

فقد تقدمت جمعية مصارف الامارات لمعالي وزير الاقتصاد رئيس مجلس ادارة هيئة الأوراق المالية والسلع ، باقتراح لاستثناء المصارف الوطنية من تطبيق أحكام القرار المذكور – مع التأكيد على أهمية الالتزام بقواعد الحوكمة وضوابطها – ذلك أن البنوك والمؤسسات المالية الاخرى الخاضعة لترخيص ورقابة المصرف المركزي يسري في شأنها الضوابط الصادرة عن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي .

وقد تفضل معاليه بالموافقة على هذا الاقتراح ، وتم ا صدار القرار الوزاري رقم (84) لسنة 2010 متضمناً بعض التعديلات على القرار الوزاري السابق .

هذا وتجدر الاشارة الى أن المصرف المركزي كان قد أصدر التعميم رقم 2000/23 بشأن التركيبة الادارية المطلوبة في البنوك كما وقع عام 2005 اتفاقية استشارية مع مؤسسة التمويل الدولية – ذراع القطاع الخاص للبنك الدولي – لدعم اصلاحات المنظومة المؤسسية في القطاع المصرفي في الدولة ، ثم نشر مسودة كتيب الانضباط المؤسسي لادارات البنوك.

- **<u>لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي :</u>**

أظهرت احصائيات اللجنة بأن عدد الموظفين المواط نين في القطاع المصرفي قد ازداد خلال عام 2009 بما مجموعه 1043 موظفلًوموظفة حيث أصبح عدد الموظفين المواطنين بنهاية العام 12851 مقابل 11808 بنهاية عام 2008 أي بزيادة بلغت 3,3% حيث وصلت بنهاية العام نسبة التوطين في القطاع المصرفي الى 34,4% .

ومن المعلوم أن لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي يترأسها معالي أحمد حميد الطاير ، وتشارك جمعية مصارف الإمارات في عضويتها ممثلة بمعالي خلفان محمد الرومي عضو مجلس ادارة الجمعية .

- شاركت الجمعية في **اجتماع تشاوري عقد بمقر مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي** بتاريخ 2009/6/11 لإعداد دراسة عن تقييم قطاع الخدمات المالية في إمارة أبوظبي بحضور مندوبين عن المجلس وكذلك استشاري المشروع .

- شاركت الجمعية بتاريخ 2009/9/14 في **ملتقى لهيئات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام** بالدولة عقد بمقر وزارة الخارجية في أبوظبي لمناقشة فعاليات الدورة السادسة لمنتدى المستقبل 2009 ، والذي تم عقده لاحقاً في المملكة المغربية .

وكانت الجمعية قد شاركت في فعاليات الدورة الخامسة للمنتدى والتي عقدت في أبوظبي ودبي عام 2008.

- **بالتنسيق مع صندوق النقد العربي** نظمت الجمعية اجتماعاً بتاريخ 2009/12/9 لوفد زائر من البنك الدولي مع المسؤولين المعنيين في بعض البنوك العاملة في الدولة تمت خلاله المناقشة حول المسائل المتعلقة بالتدفقات والاستثمارات عبر الحدود والاستثمارات البينية العربية .
- **<u>التعاون مع الجامعات والمعاهد التعليمية في الدولة :</u>**

بناء على دعوة كريمة من جامعة الشارقة ، قدم مدير عام الجمعية محاضرة لطلبة المحاسبة والاقتصاد في الجامعة بتاريخ 2009/12/13 تضمنت " **لمحة عن القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة** " ، أشار فيها الى إنشاء " مجلس النقد " في الدولة بموجب القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973 ، ومن ثم إنشاء مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بموجب القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 ، والى تأسيس أول مصرف وطني عام 1963 ، ومباشرة أول بنك أجنبي عمله في الدولة عام 1946 ، والى إنشاء جمعية مصارف الإمارات عام 1982 ، ومعهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية عام 1983 .

- **<u>المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2009 :</u>**

برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظه الله وبحضور سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رعاه الله تم افتتاح المؤتمر المصرفي العربي لعام 2009 الذي قام بتنظيمه اتحاد المصارف العربية في دبي يومي 19 و 20 نيسان/ابريل 2009 بالتعاون مع جمعية مصارف الامارات والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومركز دبي المالي العالمي ، وقد عُقد المؤتمر تحت عنوان " الأزمة : رؤية للغد " .

وقد أوضح السيد عدنان أحمد يوسف رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية بأن اختيار عقد المؤتمر في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة جاء بفضل الانجازات الكثيرة التي شهدتها والتي جعلت المفكرين يهتمون بدراسة تجربتها التنموية الفريدة التي نجحت في تشييدها خلال فترة وجيزة واستطاعت أن تحقق خلال السنوات العشرة الماضية من الا نجازات المتميزة ما عجزت عن تحقيقه دول أكبر في الامكانيات في خمسين سنة .

كما ألقى معالي أحمد حميد الطاير نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية كلمة ترحيبية في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر (صورة عنها ضمن مرفقات هذا التقرير).

-إصدارات الجمعية:

1 -**الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة :**

كما وفي السنوات الماضية فقد أصدرت الجمعية العدد الثاني والعشرون من اصدارها السنوي عن الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة للعامين (2007-2008) .

2 -**مجموعة الأحكام القضائية في القضايا المصرفية :**

مرفق طيه – عدد من الأحكام التي حصلت عليها الجمعية على مدار العام .

3-**النشرة ربع السنوية لسويفت :**

حرصت الجمعية على مواصلة اصدار النشرة ربع السنوية عن خدمات سويفت في دولة الامارات العربية المتحدة ومقارنتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

- **خدمات سويفت :**

استمرت الجمعية في تقديم وتوفير المعلومات والبيانات والمساعدة اللازمة بخصوص خدمة سويفت لمستخدميها في دولة الامارات بالتنسيق والتعاون مع المكتب الاقليمي لسويفت في مركز دبي المالي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

هذا وقد عقدت الجمعية بتاريخ 2009/11/5 ورشة عمل لمستخدمي سويفت في الدولة لشرح استخدام النموذج الجديد (MT 202 COV) والذي بدأ العمل به في 2009/11/21 لتغطية الحوالات بواسطة طرف ثالث ، والذي جاء تطويراً للنموذج المستخدم سابقاً (MT202) ليتضمن تفاصيل كاملة عن الحوالة موضوع التغطية وليس فقط قيمة الحوالة .

وقد ارتفع عدد أعضاء مجموعة مستخدمي سويفت في الدول إلى 103 بمطلع العام 2010 ، بعد أن سمحت سويفت لمؤسسات وشركات الصرافة العاملة في الدولة والمرخصة من المصرف المركزي ، باستعمال خدماتها ، وذلك نتيجة لتوصية الجمعية ومتابعتها .

وفي نهاية عام 2009 جاء ترتيب دولة الامارات من حيث الرسائل الصادرة ال 21 مقارنة مع مجموعات اوروبا والشرق الأوسط وجنوب افريقيا ، وفي المرتبة ال 19 من حيث الرسائل الواردة .

كما ازدادت نسبة حركة الرسائل الصادرة والواردة من والى الدولة بشكل ملحوظ ، كما هو مبين في الكشف التالي:

كشف بمقارنة الرسائل الصادرة والواردة عن طريق خدمة سويفت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2008 – 2009)

الرسائـــل الصادرة	2008	2009	النمو
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	41,933,399	45,307,877	%8,05
دولة الامارات العربية المتحدة	16,033,568	16,870,556	% 5,22
النسبة المئوية لدولة الامارات	%38,24	%37,24	
الرسائـــل الواردة	**2008**	**2009**	**النمو**
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	27,586,074	28,357,048	%2,79

دولة الامارات العربية المتحدة	14,435,304	14,481,124	%0,32
النسبة المئوية لدولة الامارات	%52,33	%51,07	

وفي ختام تقريرنا السنوي للعام 2009، نرجو أن نكون قد وفقنا في تضمينه عرضاً لأهم أنشطة الجمعية واتصالاتها خلال العام ، وتقديم لمحة لأهم التطورات الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة والدول العربية ، وبصورة خاصة القطاع المصرفي الذي شهدت مؤشراته المعلنة في الدولة نمواً ملحوظا بنهاية عام 2009 مقارنة بنهاية عام 2008 ، وبالتوازي مع تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية العالمية والحد من تداعياتها .

نشكركم جميعاً لاهتمامكم وتوجيهاتكم وحسن تعاونكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التاريخ :2010/4/25 **جمعية مصارف الامارات**